أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي[1]

للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح
رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

إن علماء اللغة العرب قد تركوا لنا تراثا علميا ضخما وامتد إنتاجهم العلمي عدة قرون. وقد تناوله بالدراسة بعض الاختصاصيين من اللغويين العرب في زماننا وبعض المستشرقين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت هذه الدراسات جد متفاوتة في القيمة العلمية. وأغلب ما كانت تتصف به، في نظرنا، هو التساهل الكبير في اختيارهم مصادر البحث، وبالتالي قبول كل ما ترويه بعض هذه المصادر غير الموثوقة وبناؤهم عليها النظريات حول مفاهيم هذا التراث وحول منبعها وتطورها، وتساهل آخر لا يقل خطورة وهو إسقاط ما كان قد حصل عند اليونانيين في وضعهم اللغوي وفي تطور فكرهم على الوضع العربي وعلى الفكر العربي.

وكان سبب ذلك أن ظهرت هذه الدراسات في زمان ازدهار النزعة التاريخية، أي النظر في الظواهر من الناحية التطورية الزمانية لا غير، فصار الباحثون في التراث العربي العلمي من المستشرقين لا يهتمون إلا بالبحث عن المنابع التي اقتبست منها مفاهيمه ومناهجه، ولا يفكرون لحظة واحدة أن يكون العرب قد ابتدعوا هذه الأفكار وهذه المنهجية، فكل ما جاؤوا به هو من الحضارة اليونانية وقد يكون بعضه من الحضارة الهندية.

وهذا قد منعهم أن ينظروا في المفاهيم هي في حد ذاتها أي أن يوجهوا أنظارهم إلى الفوارق الجوهرية التي تفترق بها عن غيرها من المفاهيم اليونانية وهذا قد اتصفت به أعمال المستشرقين غالبا والكثير من الباحثين العرب من أتباعهم.

وقد أدى ذلك إلى الترويج للكثير من الأوهام والكثير من التصورات الخاطئة حول نشأة النحو العربي، كاقتباس مفاهيمه من المنطق الأرسطي وفكرة الاستقراء الناقص عند النحويين، وفكرة اعتماد النحاة، مثل أبي عمرو بن العلاء وأصحابه أساسا على الشعر والجاهلي منه فقط، وخلط النحاة المزعوم بين "اللغة الأدبية المشتركة" واللهجات، والاحتقار للمفاهيم العربية التي لا مقابل لها في علوم اللسان الغربية، كالحركة والسكون وحرف المد وغير ذلك.

والسبب في هذا كله بالنسبة للباحثين العرب هو التقليد قبل كل شيء ثم عدم اعتماد هؤلاء الباحثين، في نظرنا، على أصول صارمة تعصمهم من التساهل في بحثهم.

ثم إن الكثير من الباحثين في التراث وخاصة علوم العربية يكتفون بالنظر في عدد من الكتب القديمة والمطبوعة في الغالب!- وقد لا يتصفحونها كاملة- ويفضون بعد هذا النظر القاصر السطحي إلى آراء تصير في أذهانهم راسخة، بل إلى نظرية لا تقل رسوخا. كأن يحكم على النحاة بأنهم يبنون قواعدهم على شاهد واحد –وهذا قد سبقهم إليه ابن حزم لأسباب أخرى[2]- مع أن الشواهد ليست إلا أمثلة قليلة جدا مما دونوه وتصفحوه، فالسبب ههنا هو الاقتصار على النظر في عدد محدود من المصادر؛ والموضوعية العلمية تقتضي أن يكون كل ما يصدر من النظريات مبنيا على أكبر كمية ممكنة من المعطيات، وفي ميداننا هذا على كل النصوص المتعلقة به، وسنتطرق إلى كل هذا فيما يلي.

إن عامل الزمان في تحول[3] الأفكار والتصورات هو شيء معروف والبحث في كيفية حصول هذا التحول عبر العصور هو أصل الأصول في البحث المتعلق بالمفاهيم العلمية والحضارية، إلا أن البحث عن هذا التحول لا ينبغي أن ينحصر في البحث عن الاقتباسات وحدها كما كان يتعاطاها المستشرقون

المختصون في دراسة التراث العربي. والحق أن أكثر ما صدر من هؤلاء لا يوجد فيه ما يعتبر الأهم في هذا الميدان، وهو التحول الفكري **وتغير معاني الألفاظ العلمية** في ميدان معين عبر الزمان، وهــذا لا يُعــرف إلا بالتتبع لكل النصوص بدون استثناء، واستنباط المعنى الطارئ في زمان معين بطريقة دقيقة وموضوعية، وينطبق هذا على كل المصطلحات العلمية التي استعملت قديما وحديثا في ميدان اللغة والنحو والبلاغة وغيرها، وأكثرها لا يزال مستعملا كالحرف والكلمة والكلام والمبتدأ والابتداء وغير ذلك. وسنبين ذلك انطلاقا من بعض هذه المصطلحات.

إن تقسيم الكلم في كتاب سيبويه جاء بهذه الصيغة: "هذا باب علم ما الكلم من العربية. فالكلم: اسم وفعل وحرف جــاء لمعنــى ليــس باسم ولا فعل" (2/1).

واختصر هذا النص نحاة القرن الرابع فقال ابن السراج: "يتألف الكلام، من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف" (الأصول، 32/1). واتبعه تلاميذه مثل أبي على الفارسي وغيره. فهذا يقتضي أن يكون تحول تصور النحاة لهذا التقسيم تحولا عميقا فقد أقيمت لفظة الكلام مقام الكلم مع أن المقصود في الأول هو تعداد أنواع الوحدات التي تدل على معنى في ذاتها بالنسبة للعربية **هي الكلم**. وتحول النظر إلى ما يتألف منه الكلام[4]. وأخطر من هذا، من جهة أخرى، هو تخصيص لفظة حرف لحرف المعنى مع أن هذه اللفظة تدل عنده على العنصر الذي يتركب منه الكلام عامة: منه العنصر الذي له مدلول وهو الكلمة ومنه ما ليس له مدلول وهو العنصر الصوتي غير الدال. فالحرف عند سيبويه هو **أقل ما يتركب منه الكلام أو الكلم، أي الوحدة الدالة أو الوحدة الصوتية. فالاسم حرف والفعل حرف،** أي عنصر من عناصر الكلام. وهذا العنصر الثالث ميّزه عن الأولين بقوله: "وحرف جاء لمعنى" أي **وُضع ليدل على معنى من معاني النحو كالنفي والاستفهام والشرط** وغير ذلك وأضاف شيئا

مهما جدا وقد ضاع بسبب اختصار ابن السراج وأتباعه لهذه العبارة، وهو:"ليس باسم ولا فعل". فقد احترز سيبويه بذلك **عن الأسماء والأفعال** التي تدل على الشرط والاستفهام وغير ذلك[5] مثل: من وما ومتى وأين وغير ذلك والأفعال الناسخة. وبذلك نستنتج أن الاسم والفعل يقابلان حرف المعنى، **في أن الاسم يدل على مسمى أي على ذات والفعل على حدث حين حدوثه،** وحرف المعنى لا يدل أبدا على ذات ولا على حدث بل على هذه المعاني الخاصة، ويؤكد على ذلك بعبارة: "ليس غير".

أما لفظة الكلمة فقد تدل مثل الحرف على الجزء الدال وغير الدال من الكلام، إلا أنها تدل غالبا على مدلول. ومفهوم الكلمة عند سيبويه قد تحول هو أيضا، وعند المتأخرين إلى حد بعيد، فقد حددها ابن مالك هكذا: "الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منويا معه" (التسهيل،3). وشرح ذلك ناظر الجيش شارح التسهيل بقوله: "مما ليس بعض اسم، كياء زيد وتاء مسلمة ولا بعض فعل، كهمزة أعلم وأضارب" (تمهيد القواعد، الورقة 18). ولم يكن النحاة الأولون يتصورون الكلمة هكذا. فقد تكون الكلمة عندهم أولا على حرف واحد، مثل تاء التأنيث الساكنة والضمائر المتصلة وغيرها، وقد تكون بالتالي غير مستقلة (الكتاب: "أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد"، 304/2). فما هو حد الكلمة عندهم؟ نلاحظ أن كل ما يدل على معنى من عناصر الكلام ولا يكون مبنيا على غيره أو مع غيره بناء لازما هو كلمة فالواو كحرف مدّ في "خرجوا" والتاء في "خرجت" والباء في "بكتاب" كلمات لأنها قابلة للاستبدال بكلمة أخرى مع دلالتها على معنى، وليس ألف "ضارب" كلمة لأنها عنصر من مكونات كلمة ولو كانت دالة، فهي مبنية على غيرها على هذا الوزن فهي،على هذا، مورفيم أي عنصر[6] دال، كما أن الكلمات الأخرى مورفيمات في اللسانيات الغربية لأنها أقل ما يدل على معنى

ولكنها ههنا ليست من مستوى واحد: فالتاء في خرجت ليست من بناء خرج بخلاف ألف ضارب. فالمفهوم القديم دقيق جدا وعميق وهو أدق من المورفيم[7].

ويستعمل سيبويه وأتباعه، في هذا الصدد، مصطلح **"المفرد"** ويريدون بذلك الكلمة التي يمكن أولا أن تنفصل عما قبلها وعما بعدها، وأن تكون بدون زيادة، كالمضاف إليه أو الصفة أو حرف الجر. وقد تحوّل معنى هذا اللفظ وصار يدل بعد القرن الخامس فقط على المنفرد في مقابل المثنى والجمع دون الإشارة إلى عدم الزيادة. وذلك في تحديد بعض المتأخرين للكلمة بأنها "لفظ دال على معنى مفرد". أي على معنى واحد فصار مقياس الكلمة عند هؤلاء هو المعنى الذي ليس مركبا من معنيين، وهو غير صحيح لأن الكلمة المتمكنة العربية فيها جذر له معنى وصيغة لها معنى آخر والمعنى المركب عنهما هو معنى الكلمة والواقع أن هؤلاء تأثروا بما قال أرسطو[8].

وليس من مصطلح في النحو العربي إلا وقد أصابه مثل هذا التغيير في معناه الأصلي، وهو المعنى الذي قصده واضعوه له في أول أمر. وقد يخطئ الكثير من الباحثين في كيفية تأويل معنى المصطلح، لأن الباحث يكتفي في أفكار النحاة بالمعنى المتعارف عليه عند المتأخرين غالبا، ولا يهتم بما كان معناه عند القدامى، وذلك لأن كتاب سيبويه أو المقتضب وغيرهما من كتب القدماء قد خرج منذ قرون من مناهج الدراسة في المؤسسات التعليمية، بل استغلق الكثير من مصطلحات سيبويه على الدارسين مثل: القياس على الأكثر ومفهوم العمل، وعبارة مثل: "هو من اسمه" أو "ليس من اسمه" وغير ذلك كثير.

وهذا يخص –أكثر- المصطلحات التي تواصل استعمالها منذ أول ظهورها إلى يومنا هذا، مرورا بعصور الجمود الفكري فلا ينتبه أكثر الناس إلى أن المعنى المقصود الأول قد تغير تماما وصار مفهوما آخر (وأقل قيمة غالبا)، وهذا خطير جدا لأن الذي أبدعه علماؤنا الأولون - وهو عميق وذو قيمة علمية عظيمة- قد صار عليه - منذ قرون- حجاب يحجبه وهو حجاب المفهوم

الطارئ الناتج عن استغلاق المصطلح على المتأخرين، وفهمهم إياه فهما آخر بحكم تأثرهم بمفاهيم أخرى أخذوها من علم الكلام أو أصول الفقه أو منطق أرسطو، فالقياس النحوي هو نفسه قد صار عند الكثير من المتأخرين يختلط بالسلوجسموس (حتى في زماننا هذا فقد سمعنا أحد الباحثين يتعجب من مثل هذا الكلام فقال: أهناك قياس آخر غير المقدمتين والنتيجة؟!).

والأصل في هذا الجانب من البحث هو **أن لا يجعل التراث العربي واحدا لا يختلف آخره عن أوله في مضمونه، وبالتالي أن لا يحمل القديم من المصطلحات على المعنى الذي تعارفه المتأخرون من النحاة، بل لابد** في هذا الحالة من التحقيق الواسع في معاني المصطلحات التي وردت في الكتب القديمة، ويمكن أن يلجأ الباحث في ذلك إلى طريقة المقايسة الدلالية ليطبقها على أقدم النصوص في هذا الميدان، وهي طريقة مبنية على المقارنة الشاملة لكل السياقات التي وردت فيها اللفظة المعينة، ويطبق ذلك على كل المصطلحات التي تأكد أن معانيها التي قصدها القدماء من العلماء هي شيء آخر، ومنها هذه التي لم يعرفها ولم يستعملها المتأخرون.

ويجمع لذلك كل السياقات التي ورد فيها المصطلح في كتاب واحد وهو ما يسمى الآن **بملف الكلمة.**

وبالنسبة إلى نظرة الباحثين إلى التراث اللغوي العلمي، هناك عصور وفترات في الإنتاج العلمي تختلف اختلافا تاما، وليس ههنا استقرار في محتوى هذا الإنتاج، ولا تطور من الأدنى إلى الأرقى، ففيما يخص الفترة بين ظهور التحريات اللغوية في المكان عينه إلى غاية اختفائها في القرن الرابع فإن ما جاء به العقل العربي في هذا الميدان لا يمكن أن يُسوى بينه وبين ما جاء بعده إلا ما شذ من ذلك.

ومن الأسباب العامة التي ساعدت على الخلق والإبداع العلمي عند العلماء القدامى نذكر المشاهدة في المكان عينه للسلوك اللغوي لفصحاء العرب

وهو مما يجعل البحث العلمي في اللغة يفوق بكثير ما لم يكن كذلك، وهذا يخص ما بعد هذه الفترة؛ فهذه القرون الأولى بعد الهجرة كانت كلها إبداعا وأصالة ولاسيما الفترة الأولى منها من زمان أبي العلاء إلى زمان سيبويه، إذ ظهرت في آخرها كل المفاهيم العلمية الأصلية الأساسية في النحو، وقد زيد عليها شيء بعد ذلك، إلا أنه لم يبلغ هذا الذي أضافوه قيمة ما وضع قبل ذلك. فلا ينبغي ههنا أيضا أن يجعل كل ما ظهر من المفاهيم وطرق التحليل طيلة هذه المدة إلى أيامنا مرورا بعصور الجمود الفكري شيئا واحدا من حيث القيمة العلمية.

وهذا **أصل ثان** يتفرع عن **الأول: ألا تجعل الفترة التي تبدأ بأبي عمرو بن العلاء وتنتهي بعبد القاهر الجرجاني مساوية في قيمة الإنتاج العلمي في علوم اللسان بما جاء بعد ذلك إلا ما شذ** عن ذلك.

ثم إن هذا الذي دخل من المفاهيم الكلامية والمنطقية الأرسطية في علوم اللسان قد لا يستطيع الباحث أن يميز بينه وبين المفاهيم الأصلية، ولهذا ينبغي أن يتتبع أيضا عبر الزمان هذا الذي اقتبسه العلماء اللغويون من غيرهم، والهدف من هذا هنا ليس مجرد التتبع التاريخي لإثبات الوقائع، بل المقصود هو التمييز الصريح بين ما ينتمي إلى النظرية العربية الأصلية وما هو دخيل عليها، وهذا ضروري لإثبات القيمة العلمية لكل مفهوم ولكل طريقة استكشافية أو استدلالية، وإثبات ما نتج من هذه التأثيرات من الارتقاء أو التوقف والتراجع.

فمن ذلك ضرورة النظر في تأثير منطق أرسطو، متى وكيف حصل وعلى أيدي من وفي أي ظروف؟ ثم ما الذي ترتب عن ذلك؟ وقد تأثر النحو أيضا قبل هذا الحادث وبعده بعلم الكلام، ودخلت الكثير من مفاهيمه في النحو والبلاغة وحصل ذلك بعد سيبويه بوجود الكثير من النحاة المعتزلة (وربما قد حصل ذلك منذ أول ما ظهر علم الكلام أي في زمان الخليل)، فلا بد هنا أيضا من بيان ما استفادت علوم العربية بهذه المفاهيم، مثل: مصطلح العلْم الضروري

أو النظري ومصطلح العين والعرض والاستدلال بالشاهد على الغائب وغير ذلك ويجب أن يميز بين ما يخص النحاة وحدهم من ذلك، كمفهوم اللزوم، وهو أهم مفهوم عقلي في النحو العربي ولم يقتبسه النحاة من المتكلمين لأنه رياضي الأصل[9].

وأما منطق أرسطو فقد ادعى المستشرقون كلهم أن التقسيم الثلاثي للكلم أخذه النحاة الأولون من هـذا المنطق، ولا ندري مـن أي كتاب لأرسطو، لأنه لا يوجد إلا تقسيم ثنائي في كتاب العبارة، وتقسم إلى أربعة أقسام في كتاب الشعر على الرغم مما ادعاه ديونسيوس الهالكرناسي (بعد المسيح بقليل). والمعتبر هو ما وصل إلى زمان الخليل وأبي عمرو من ذلك، فلم يصل إلى هذا الزمان في الحقيقة وفي بلاد العرب إلا النص الذي أشرنا إليه باليونانية والسريانية وما ترجم إلى العربية من ذلك.

هذا وقد اختلطت المفاهيم الأرسطية بالمفاهيم العربية في أذهان العلماء إلى حد بعيد، وفي النحو منذ أن أولع ابن السراج بالمنطق وبالتحديدات بالجنس والفصل خاصة، والتصنيف المتفرع عنـه (وهـذا يظهر جليا في كتابه الأصول)، وقد اندمج المنطق الأرسطي في الثقافة العربية اندماجا تاما بما فعله الغزالي: فقد كتب كتابا في المنطق بأسلوب عربي رائع، هو كتاب معيار العلم (وسبقه إلى ذلك ابن حزم). فسمح له بذلك أن ينتشر عند العلماء المسلمين.

والأصل الثالث الذي يخص هذا الجانب الثاني من البحث هو **ضرورة التمييز الصريح في علوم العربية** بين مـا هو مـن إبـداع علمائنـا وما هو مقتبس، وهذا يقتضي **التتبع للنصوص عبر الزمان أيضا لاكتشاف المفاهيم الدخيلة** العربية وغيرها، لإبراز ما امتاز به الفكر العربي عن غيره. وذلك زيادة على الاكتشاف لمعاني المصطلحات التي قصدها بالفعل علماؤنا الأوائل.

وهذا الذي مضى يخص ضرورة تتبع النصوص، كل النصوص، عبر الزمان، فاستفاضة النظر وتوسعه إلى أقصى الحدود في هذا الذي تركه العلماء

من نصوص، صفحة صفحة وجملة جملة، والمقارنة المنتظمة بينهما هي وحدها جديرة بأن تضمن موضوعية البحث.

وهناك مسلك يسلكه الباحثون العرب في زماننا، هو جعلهم كل المفاهيم التي تنتمي إلى اللسانيات الغربية الحالية من أحدث ما توصل إليه العلم وبالتالي من أصح المفاهيم أو أقربها إلى الصحة، واعتبار كل ما اختص به العلماء العرب في علوم اللغة من المفاهيم البدائية أو العلمية، كمفاهيم التصورات التي تجاوزها الزمان بما في ذلك موقف المستشرقين إزاء التراث العربي العلمي، وقد بلغ منهم هذا السلوك إلى أن تبنوا نظاما من المفاهيم الصوتية الغربية بدون تمحيص، فتبنوا مفهومي الصامت والمصوت، - طويل وقصير، والمقطع المفتوح أو المغلق، والصامت الانفجاري والاحتكاكي وغير ذلك، وأقصوا كل المصطلحات العربية القديمة، وطبقوا ذلك - كما هو- على العربية، ظنا منهم أنه التقسيم الصحيح الذي يليق بكل نظام صوتي، بما أنه النظام المتعامل به في جميع المختبرات في الجامعات الغربية.

أما مفهوما الحركة والسكون والحرف المتحرك والساكن ومفهوم حرف المد خاصة فهي عندهم تصورات تصورها العرب منذ أكثر من أحد عشر قرنا، فكيف يمكن أن يكون لها أية قيمة بالنسبة لما ظهر في زماننا، هذا كله ناتج - في الحقيقة- عن قصور في البحث وعجز جذري في التوسع فيه.

والواقع أن المفاهيم الصوتية الغربية أكثرها عند الغربيين موروث من التراث اليوناني، وأكثرها قد انتقده العلماء الغربيون أنفسهم وخاصة منهم المتخصصين في هندسة اللغة، فالمقطع مثلا ثبت أنه لا وجود له في مدرج الكلام إطلاقا ولا يصير حقيقة صوتية إلا إذا حصل بين وقفتين، فهو أقل ما ينطق به منعزلا عن غيره[10]. أما المصوت الذي يحددونه بأنه صوت يمكن أن ينطق به وحده بخلاف الصامت فهذا تحديد قديم جدا (من زمان أفلاطون) وقد أعيد فيه

النظر فلا يوجد مصوت يمكن أن ينطق به معزولا بل مسبوقا بهمزة ولو مسهلة ومتبوعا ضرورة بسكون، ومعناه هنا تنازل القوة الصوتية الدافعة.

وأما التصور العربي فهو وجهة نظر أخرى لم تبن فقط على تقطيع الكلام إلى وحدات صوتية، بل تجاوزت ذلك إلى الجانب الحركي للكلام، وهو مماثل في الأهمية للجانب الأكوستيكي، وهو جانب لابد من الاهتمام به لتحقيق عملية **التعرف الآلي للكلام**؛ وأما الحركة وهو مفهوم شديد الغموض عند أكثر الباحثين العرب، إذ ليس هو اليوم بالضرورة المصوت فهو في الحقيقة ما يسميه الآن مهندسو اللغة بالنقلة أو Transition وهو الحركة الفيزيولوجية الهوائية التي "تمكن من إخراج الحرف" وذلك بالانتقال من مخرج إلى مخرج آخر (تحديد الرماني).

أما ما يسمى بحرف المد فهو حقيقة لا يمكن إنكارها لأن ما يسمى بالمصوت الطويل هو في الواقع مؤلف من جزئين الأول منهما هو الدفعة الصوتية وهو متصاعد كما تبينه الآلات الراسمة، والدفعة الصوتية هي عند العرب الحركة، والجزء الثاني متنازل من حيث هذه القوة، وهذا اعتبار فيزيولوجي حركي، أما من الناحية الأكوستيكية فلا يتغير جرس الصوت من أوله إلى آخره (وهذا الذي جعلهم يعتبرون الجزئين جزءا واحدا)، والدليل على وجود هذين الجزئين هو التحليل الآلي أولا، وثانيا انقلاب الجزء الثاني في الكثير من اللغات إلى واو أو ياء مثل: نافذة ج نوافذ: فالواو هنا هو المدة في نافذة. وكذلك في تطور اللغة فالمصوت الطويل كالـ ē في اللاتينية ينقلب مع طول الزمان في الكثير من الأحوال إلى مصوت قصير + واو أو ياء مثل التطور من اللاتينية إلى الفرنسية: fēl > fiel و Pētra> Pierre.

وهناك مفاهيم لغوية عربية كثيرة لا تعرفها اللسانيات الغربية، مثل العامل، وهو ما يجب أن نفتخر بمثله لأنه يفسر الكثير من الظواهر اللغوية وقد ضيق المتأخرون مفهومه فحصروه في كونه سبب الإعراب وهو يتجاوز ذلك في

الحقيقة. فإنه محور البنية لكل جملة في أي لغة هندية أوروبيـــة أوحامية سامية. وقد يكون مساويا للصفر وهو مفهوم الابتداء في العربية، وهذا غير معروف عند الغربيين، ومثل ذلك في الأهمية مفهوم البناء للكلمة أي الوزن، فهو أعظم ما ابتدعه العلماء العرب ولا تعرف اللسانيات الغربية هذا المفهوم[11].

والأصل الرابع الخاص بما قلناه هو أن لا **يجعل من النظريات والمفاهيم اللغوية الغربية الحديثة المرجع الوحيد والمطلق في اللسانيات بالنسبة إلى دراسة التراث اللغوي** بموجب الحداثة فقط، فيكون هو الأصل الذي يجوز أن يردّ إليه كل تحليل وما تركه لنا العلماء العرب فرعا عليه، ولا يقبل من أي نظرية كانت إلا ما تسنده الأدلة العقلية والتجريبية.

ويتفرع عن هذا الأصل الأصل الخامس: وهو أن يَعْتَد الباحث بالنظرية كنظرية لا كحقيقة علمية مسلما لها ما دامت نظرية. وأن يعتبرها وجهة نظر ولا يرجحها إلا بدليل، وأكثر ما جاء عن العلماء العرب هو اجتهاد بني على وجهات نظر أخرى، أكثره مسند بأدلة، فمن التعسف أن تعتبر أفكارهم وكل ما حصلوا عليه مما تجاوزه الزمان، لأن أكثر ما أثبتوه لم ينظر فيه أغلب الباحثين قبل اليوم النظر الجدي الصحيح.

ولا يحاول أن يطبقها باحث على العربية إلا بالاختبار الإيجابي، فكم من باحث في زماننا يولع بإحدى هذه النظريات، وعوض أن يختبر مفاهيمها على العربية فإنه يقوم بالتطبيق بدون أي تمحيص سابق للنظرية، وأخطر من هذا هو أن يتجاهل (أو يجهل بالفعل) كل ما وجه من الانتقادات للنظرية في البلدان الغربية بالذات. وانتماؤه إلى مدرسة أو أخرى لا يجوّز له أن يجرؤ على التطبيق على العربية دون أن يكون قد اطلع على هذا باستفاضة، كما لا يجوز له أن يعتبر هذا التطبيق إلا مجرد محاولة اختبارية.

وسننظر الآن في الأصول التي تخص توثيق المعطيات وتوثيق أقوال العلماء[12] فقد يكون عدم التحرج في نقل أقوال العلماء من أخطر ما يبلى به

العلم والأمة، وقد ساد التساهل والتسامح في هذا الميدان منذ أن دخل المسلمون في عصر الجمود الفكري، وحصل ذلك في جميع العلوم الإسلامية، وفضّل الناس ما يقوله المتسامح من المتأخرين مثل أبي البركات بن الأنباري على ما قاله المتقدم المعني بالأمر، وهذه كارثة ابتلينا بها ولم ننج بعد منها، ويفضي ذلك غالبا إلى اعتماد أي رواية بدون أي تحقيق لبناء الآراء والنظريات الخاطئة بل الأوهام الخطيرة، وقد خدع بما روي من الروايات الكاذبة العلماء منذ القديم وسنمثل لذلك بما يلي من الأمثلة.

قلنا في المقدمة المشار إليها أن الجاحظ قد نسب إلى الأصمعي هذا القول:"جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت إسلامي" (البيان، 321/1)؛ فأخذ هذا الكلام صاحب الأغاني وحاك الحكايات الكثيرة حول ما زعموه من امتناع أبي عمرو من الاحتجاج بالإسلاميين، وكذلك فعل بعض من عاصره ومن جاء بعده حتى من العلماء مثل ابن رشيق في العمدة وحتى مؤرخي الأدب العربي في زماننا، وقد بينا في بحثنا المشار إليه أن ما قاله الجاحظ[13] لم يقله أحد من العلماء قبله وذكرنا الكثير من الشعراء الإسلاميين الذين استشهد العلماء بشعرهم، وأخص بالذكر أبا عبيدة وأبا زيد. فكيف يستشهد كل تلاميذه وزملائه وسيبويه نفسه ويمتنع شيخ العربية من ذلك ولا يتبعونه؟ وهناك أمثلة كثيرة جدا تشهد بذلك (انظر مقدمتنا المشار إليها).

أما فيما يخص ما رواه أبو البركات بن الأنباري في كتابه عن الخلاف البصري الكوفي فقد بين الدكتور الحلواني أن ما قاله عن الكوفيين أكثره غير صحيح. قال: " وجاء المتأخرون... فكان لهم ... [هذا الكتاب] مرجعا كبيرا في النحو الكوفي يغنيهم عن العودة إلى كتب الكوفيين... لأنه أسهل مرجعا، ولم يفطنوا إلى أنه كان يفتعل هذه المسائل... وتناقلته الأجيال بعد الأجيال" (ص243). ويقول أيضا: "فلا يتحقق ابن الأنباري ولا يستقصي في نسبة الرأي" (188). "ونجد أصحاب هذا المذهب الكوفي يحتجون على البصريين

بآراء الأخفش وابن السراج والفارسي وابن الدهان... ونجده يحتج على الكوفيين برأي ثعلب" (193).

ولا أدري كيف سمح ابن يعيش ثم الرضي وغيرهما لأنفسهم أن يذكروا أقوال ابن الأنباري من هذا الكتاب دون أن يتحققوا من صحتها، وما يقال عنهما يقال عن كل المحدثين الذين يستشهدون بما جاء في هذا الكتاب.

وهذا التساهل المهول هو بلاء ابتلينا به منذ القديم وظهر من جديد في نهاية القرن الثالث، بعد أن اختفى بضربات العلماء القدامى، وهو ما كانت تتضمنه "الصحف" من تدوين كل ما يسمع وما يقصه القصاصون، فأحيا هذه النزعة غير العلمية بعض مؤلفي الكتب الأدبية التي تجمع ما هو خرافة وما هو حادث حقيقي ما دام طريفا يقبل عليه المتسامرون، ومال إلى ذلك أيضا مؤلفو كتب الطبقات.

أما الرجوع إلى ما يرويه السيوطي مثلا في الأشباه والنظائر وغيره من الكتب التي ألفها فليس في ذلك خطر بالنسبة إلى هذا العالم النزيه، فقد أجمع العلماء على أنه ما كان يروي إلا ما قاله المروى عنه، ومع ذلك فلا يجوز إطلاقا أن يحتج بما يرويه مع وجود النص الأصلي، وهذا هو **الأصل السادس** وهو من أهم الأصول، ومؤداه:

ألا يرجع الباحث أبدا إلى ما روي عن قائل إلا بعد الرجوع إلى ما قاله هو بنفسه، وإن لم يوجد فيرجع قبل كل شيء إلى ما قاله تلاميذه وأتباعه الذين وثقهم العلماء بالإجماع، وقد رأينا أن أتباع أبي عمرو بن العلاء أمثال أبي زيد وأبي عبيدة هم ممن وثقوا وخاصة فيما رووه عن أبي عمرو.

ثم لا يكفي أن يذكر ما رواه أتباع المعني بالأمر أو الرواة من غير الأتباع، فقد يكون النقل رواية شفاهية بدون إسناد أو بإسناد منقطع، أو يكون انفرد به راو. وهذا يحتاج إلى أن يتحقق منه قبل الاحتجاج بهذا الذي ينسب إلى القائل، وأحسن طريقة في ذلك هي ما وضعه علماء الحديث والأصوليون منذ

القرن الثاني والثالث، ومع ذلك فقد يجرؤ الكثير من المحدثين –وقبلهم المتأخرون من النحاة- على الاحتجاج بما رواه شخص واحد يكون –غالبا- ممن لا يوثق به.

ومثال ذلك ما رواه المبرد عن المازني أن أبا يحيى اللاحقي حكى أن سيبويه سأله عن شاهد في إعمال فَعِل كصيغة مبالغة فعمل له البيت:

حذِرٌ أمورًا لا تصير وآمن   ما ليس مُنْجيَه من الأقدار

وهذا حكاه المبرد ولم يحكه أحد قبله وهو يسنده إلى المازني، فالجهة التي ورد منها الخبر واحدة والذي يجعلنا نشك في صحة ما حكاه هو أنه الشخص الذي أنكر أن تعمل هذه الصيغة ولم يحتج على ذلك إلا بهذا الذي رواه هو نفسه.

والأصل هنا وهو السابع هو أن لا تصح أية رواية ينفرد بها راوٍ مع مخالفتها لغير ما يروى عن ذلك، أو عدم وجود ما يقول مثل قول الراوي. فلا يطمئن إلا بالرواية التي مصدرها أكثر من وجه، دون أن يكون منقولا بعضه عن بعض.

كما لا يكفي أن يحتاط هذا الاحتياط إذا رجع الباحث إلى المصادر غير الموثوقة بالإجماع، وأن يجهل - وهذا أخطر- أنها غير موثوقة. وذلك مثل كتاب الأغاني للأصفهاني وكالموشح للمرزباني؛ ومن المؤسف أن يكون هذان الكتابان هما اللذان يرجع إليهما في زماننا، وأن يحتج بما جاء فيهما من الأخبار الكاذبة والمشبوهة.

ولا يتحرج صاحب الأغاني من أن ينسب إلى الأصمعي أقوالا لم يقلها أبدا لأنها لم يروها أحد من الثقات[14]، وذلك كحكايته عن الأصمعي التي افتراها أنه كان يجعل بشارا "خاتمة الشعراء" (الأغاني، 243/3 و150) في الاستشهاد عنهم. مع أن جميع النحاة امتنعوا عن الاستشهاد بشعره[15] وقد ذكروا

أسماء من سموهم بـ"ساقة الشعراء" ولم يدرج فيهم بشارا أحد من علماء العربية. وجاء مثل ذلك في الموشح.

وفي كتاب الأغاني خرافات وأساطير أكثرها من صنع صاحبه وفيه ما هو أفظع من ذلك كخلطه بين الرواة وبين العصور.

ولم ينفرد هذان الكتابان بهذه الصفة المنافية للعلم بل شاركهما - إلى حدّ ما- أكثر كتب الطبقات الخاصة بتراجم اللغويين والنحاة (والحكماء أيضا)، ولهذا ينبغي أن يتحفظ أشد التحفظ مما تأتي به من أخبار، ونستثني من ذلك الفهرست لابن النديم فهو من أوثق الكتب بإجماع العلماء، ونكتفي بمثال واحد هو ما رواه أبو الطيب النحوي صاحب كتاب مراتب النحويين، حيث نسب إلى الأصمعي أيضا هذا الكلام: "كل شيء من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الراوت إلا نُتفا سمعتها من ابن الأعرابي وأبي عمرو بن العلاء"، قلنا في مكان آخر إن هذا قول غريب رواه في الأصل رجل واحد هو أبو الطيب، أما ديوان امرئ القيس الذي صنعه العلماء قديما فلم يأت فيه أبدا اسم حماد، ولو صح قول أبي الطيب لذكر ذلك معاصروه كلهم ومن كان قبله من العلماء.

هذا ويمكن أن يضاف إلى هذا التساهل الفظيع تساهل آخر هو الثقة بكل نسبة كتاب إلى مؤلف، وميل المحققين إلى التأكيد على صحة النسبة التي شاعت عن الكتاب الذي يحققه، على الرغم من عدم مجيء ذلك في الفهرست لابن النديم وهو من أوثق الكتب. ومن ذلك ما نسب إلى أبي حاتم السجستاني ومنها كتاب "المعمرين والوصايا" وهو من الموضوعات التي تطرق إليها الأخباريون، (وهناك كتاب المعمرين ألفه أحدهم وهو هشام الكلبي) والمنسوب إلى أبي حاتم وهو شبيه بما كان تحتوي عليه "الصحف" وما دون من قصص القصاصين. وهذا بعيد جدا عما كتبه أبو حاتم ولم يذكر له الفهرست إلا كتبا في اللغة والقراءات.

والأصل الثامن الذي ينبغي اتباعه في هذا الميدان هو **التخير الموضوعي لمصادر البحث، والامتناع المطلق من الرجوع** ثم الاحتجاج به إلى **ما جاء في مثل هذين الكتابين** والتحفظ الشديد مما جاء أيضا في كتب الأدب المماثلة لهما وكذلك كتب الطبقات، والتحفظ لا يمنع التحقيق والتمحيص إنما يمنع التساهل في التحقيق.

ونضيف إلى هذا عدم التحفظ بل عدم التحرج في تفسير ما قاله علماؤنا وهذا ناتج عن عدم وجود طريقة علمية يسير عليها الباحث لفهم ما جاء في النص من المقاصد، وقد يعتمد الباحث على المعنى المتداول في زمان المتأخرين من النحاة أو على ما جاء في المعاجم ويكتفي بذلك، والمعروف أن المعجم مهما بلغ حجمه وشموليته فإنه لا يمكن أن يستوعب المعاني جميعها التي يقصدها المؤلفون والعلمية والتقنية منها خاصة. ثم إن البحث عن معاني المفردات لا يكفي فإن ما تدل عليه التراكيب في كتاب علمي هي أيضا معان تقنية تحتاج إلى طريقة خاصة للوصول إلى ما قصده منها المؤلف.

ثم إن المصطلحات التي وضعها العلماء من الصدر الأول هي أحوج الألفاظ إلى التفسير الصحيح وأصح الطرق في فهمها هي الرجـــوع إلى سياقاتها، إذ لا تدل الكلمة –أيا كانت– على معنى إلا في سياق الكلام، ولا يمكن أن يستنبط معناها إلا بجمع كل السياقات للكلمة الواحدة في الكتاب الواحد ثم إجراء المقارنة القياسية الدلالية عليها، أي البحث عن تكافؤ السياقات واستنتاج المعنى من هذا التكافؤ[16]، فإن تساهلنا في ذلك أو اكتفاءنا بمعرفتنا للمعاني المعجمية للألفاظ، أو ما نعرفه عن معانيها عند المتأخرين ثم بناؤنا على ذلك نظرية بذلك يكون مصيرنا الفشل الذريع في أعمالنا العلمية.

ومثال ذلك ما صار الآن (ومنذ قرون) مفهوما غامضا وهو عبارة القدامى: "**القياس على الأكثر**". فما زال الباحثون يتساءلون عن هذه الكثرة ما هي؟ فيتهم أحدهم النحاة بالتناقض، إذ يصرح أكثر من نحوي مثلا أن فعيل

بمعنى مفعول كثير إلا أنه لا يقاس عليه! والواقع أن فعيل بهذا المعنى وإن كان كثير العدد في اللغة إلا أنه لا يبلغ ما هو على صيغة مفعول، فهذا أكثر في هذا الباب وهو المقيس.

الخاتمة

يمكن أن نلخص ما سبق بعرض الأصول التي ينبغي، في نظرنا، أن يعتد بها الباحث في تراثنا اللغوي العلمي: **الأصل الأول** وهو **أن لا يجعل التراث العربي واحدا لا يختلف آخره عن أوله في المضمون خاصة،** وهو أهم الأصول ولذلك أطلنا الكلام فيما يخص التساهل السائد اليوم في النزعة التقليدية التي لا ترى في هذا التراث اللغوي إلا مجموعة من القواعد والمصطلحات لم تتغير عبر الزمان وهي التي وصلت إلينا عبر النحاة واللغويين المتأخرين، وقد بينا أن هناك اختلافا عميقا بين ما ابتدعه النحاة القدامى وما صارت إليه تلك المفاهيم العلمية بالمقارنة بين ما كانت تدل عليه المصطلحات النحوية عند سيبويه وعند ابن مالك والحق أن أكثر المصطلحات القديمة قد تغيرت معانيها على مر الزمان.

والأصل الثاني وهو متفرع من الأول: **ألا يجعل، في النحو واللغة خاصة الفترة التي تبتدئ من زمان أبي عمرو بن العلاء إلى زمان عبد القاهر الجرجاني مساوية في قيمة الإنتاج العلمي لما جاء بعد ذلك،** إلا ما شذ مما صدر من بعض العباقرة **كالرضي** مثلا.

أما الثالث من الأصول فهو ضرورة التمييز في علوم العربية بين ما هو إبداع اختص به العرب دون غيرهم وتحديده بالأدلة العقلية والنقلية، وبين ما اقتبسوه حقا من غيرهم وأن يثبت ذلك أيضا بنفس الطريقة.

فيجب بالتالي ألا يقبل الباحث فيما يخص الاقتباس أي افتراض لا يكون له أساس علمي، كأن يعتمد على مجرد الشبه أو يتعسف في إيجاد

الشبه البعيد، مثل ما فعل بعضهم في محاولتهم جعل أكثر المفاهيم النحوية من أصل يوناني[17].

والأصل الرابع هو أن لا يجعل من النظريات اللغوية الغربية الحديثة هي المرجع الوحيد والمطلق في اللسانيات بالنسبة إلى دراسة التراث اللغوي بموجب الحداثة، لأن الكثير مما تحتوي عليه هذه النظريات موروث عن التصورات اليونانية القديمة (من عهد الفلاسفة ونحويي الإسكندرية) مثل كل المفاهيم الصوتية (المقطع والمصوت القصير والطويل والموضوع والمحمول[18] وغير ذلك) فهذه الأشياء بقيت على ما كانت عليه إلا قليلا عند اللسانيين الغربيين، وأدخل عليها إصلاحات حاسمة المختصون في هندسة اللغة منذ عهد قريب.

والأصل الخامس وهو متفرع عن السابق: **ينبغي أن يعتد الباحث بالنظرية كنظرية لا كحقيقة علمية مسلم لها ولا يرجحها على غيرها إلا بدليل.** وهذا يتجاوز، في الحق، التراث وينطبق على كل ميادين البحث العلمي، فإذا استحسن الباحث ما جاء في البنوية كنظرية لسانية أو النحو التوليدي التحويلي فلا بد أن يبنى عل حجج.

ولا يكون ذلك من المقلدين فيعتنق المذهب كما تعتنق الفرق الدينية، ولا بد ن أن يُحذر الباحثون الذين يعتبرون أنفسهم من أتباع البنوية أو النحو التوليدي التحويلي أو البراقماتيك اللغوية من تطبيق هذه الأشياء على العربية من دون أن يعتبر هذا التطبيق مجرد اختبار، فإن كانت هذه المحاولة (ولا بأس أن تتعدد المحاولات والمقارنات باللغات الأخرى) تؤدي إلى تعسف بيّن فلابد من الإدلاء بذلك بصراحة.

أما **الأصل السادس** فهو ما يخص (مع ما يليه) توثيق المعلومات وخاصة الرواية لأقوال العلماء، وهو **ألا يرجع الباحث أبدا إلى ما روى عن قائل إلا بعد الرجوع إلى ما قاله هو بنفسه وإن لم يوجد فيرجع إلى ما قاله تلاميذه الذين وثقهم العلماء.** فالتساهل في ذلك هو، في نظرنا، من أكبر العيوب التي يمكن

أن يرتكبها الباحث والعمل سار به اليوم، وهو مما ابتلينا به منذ أن غلب الجمود الفكري وعم التساهل في الرواية خاصة، فهو بلاء قديم، وقد مال مؤلفو كتب الأدب وكتب الطبقات إلى رواية كل ما يسمع وخاصة ما كانوا يسمعونه من القصص الطريفة التي يتسلى بها الناس، ولم يتحرجوا أبدا من نقل ما لم تثبت صحته.

وتعوّد الباحثون أن يرجعوا إلى مثل كتاب الأغاني ويحتجوا بما فيه ولا يحاولون أن يتحققوا من صحة ما جاء فيه، مع أن الكثير مما يرويه قد بيّن المحققون أنه كذب وافتراء على العلماء، وقد بنوا النظريات، في أيامنا، على ما جاء في هذه الكتب بدون تمحيص.

وعلى هذا **فالأصل السابع** وهو متفرع عن السابق هو: **أن لا يصح أية رواية ينفرد بها راو من الرواة مع مخالفتها لكل ما روي في ذلك.**

وقد أجمع علماؤنا في جميع العلوم أن مقياس الصحة بالنسبة إلى الأخبار –والحديث الشريف خاصة عند المحدثين- هو أن يسمع من أكثر من جهة، وأنه يستحيل تواطؤ الرواة على الكذب (وهو خبر العامة عند الشافعي).

وقد بنى الباحثون في زماننا الكثير من النظريات على خبر انفرد به راو ومن ذلك الخبر عن حماد كراو لأكثر ما جاءنا من شعر امرئ القيس وكخبر الجاحظ الذي مر ذكره وغير ذلك.

والأصل الثامن هو ضرورة التخيّر الموضوعي لمصادر البحث والامتناع المطلق عن الرجوع إلى ما ثبت أن كتابا مزج فيه صاحبه الصحيح بالزائف وقد يكون أكثره كذبا فظيعا، وكل هذا يجب أن يثبت بالأدلة القاطعة. ويدخل في هذا الأصل أيضا ضرورة **التوثيق لنسبة** الكتاب التوثيق العلمي الدقيق.

الهوامش:

1- سبق أن تطرقنا إلى بعض ما جاء في هذا البحث في مقال لنا عنوانه "الأصالة والبحث اللغوي" نشر في كتابنا: "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية". ونؤكد أن الجانب العلمي هو الذي يهمنا هنا. فلا نلتفت مثلا إلى الجانب التعليمي من النحو العربي. فقد يقع من بعضهم الخلط بين الجانبين جهلا منهم. فالبحث العلمي في اللغة والنحو شيء وتعليم اللغة والنحو شيء آخر.

2- وهو رفضه البات كظاهري للقياس وكل ما هو تأويل.

3- كان من الممكن أن نعبر عن هذا بكلمة تطور إلا أن المقصود هنا ليس هو الارتقاء والنمو بل مجرد التغيير الذي تصاب به المخلوقات والأوضاع الاجتماعية كاللغات وغيرها بطول الزمان.

4- وقد انتقد هذا التحويل ابن الطراوة في كتابه الإفصاح (ص5 وما بعدها) ووجه هذا الانتقاد لما قاله أبو علي في الإيضاح وهو منقول مما قاله شيخه ابن السراج.

5- مع أنها أسماء وأفعال وذلك لأن الأولى تقوم مقام الأسماء والأخرى لأنها تتصرف مثل الأفعال.

6- أي الجزء الأصغر. وقد ترجم المترجمون "الأسطقس" أي العنصر باليونانية بكلمة حرف.

7- لأن المورفيم يعم كل المستويات اللغوية إذ هو الجزء الدال ولا يدل جزء منه على معنى.

8- قال أرسطو: "... وليس واحد من أجزائها دال على انفراد" (العبارة، 20-19-162).

9- أنظر كتابنا: "منطق العرب في علوم اللسان".

10- انظر بحثنا: "الحركة والسكون والتكنولوجية اللغوية" في كتابنا: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، 2007.

11- لا يعرفه من اللسانيين إلا من اطلع على النحو العربي.

12- تطرقنا إلى ذلك في مقدمتنا إلى كتابنا:"السماع اللغوي" وكنا قد عرضناه كبحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

13- الجاحظ حقيقة عالم فذ وعبقري إلا أنه قليل التحرج فيما يرويه أحيانا.

14- بل ولم تأت في زمانه ولا قبله من أحد إطلاقا.

15- كسيبويه وكل تلاميذه لأن العربية لم تكن هي لغة منشأه.

16- انظر مقدمتنا لكتاب "السماع اللغوي".

17- أنظر كتابنا: "منطق العرب".

18- Prédicat/Subject هما من منطق أرسطو. وأدخلهما النحاة الغربيون في الدراسة اللغوية.